الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/103

Distr.: General
30 November 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي
المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة التاسعة والثلاثون
جنيف، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته التاسعة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

_Toc123208057مقدمة 3

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها 3

ألف – الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة 3

باء – استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص 4

جيم – مسائل أخرى 5

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة 8

جيم – استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص 13

دال – مسائل أخرى 16

ثالثاً – المسائل التنظيمية 18

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 18

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 18

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين 18

دال – اعتماد التقرير 18

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين 19

الثاني – الحضور 20

مقدمة

عُقدت حضورياً وعن بعد الدورةُ التاسعة والثلاثون لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في قصر الأمم بجنيف.

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يسلم بأهمية الإفصاح الموثوق والمقارن عالمياً عن الأداء المالي للكيانات ومدى استدامة أدائها في تخصيص الموارد بطرق تتسق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يرحب بالجهود المبذولة عبر العالم لتعزيز معايير تقديم تقارير الاستدامة، ويلاحظ بوجه خاص التقدم الذي أحرزه المجلس الدولي لمعايير الاستدامة،

وإذ يشدد على الحاجة إلى الاضطلاع بأعمال تحضيرية هامة في الدول الأعضاء، لا سيما في البلدان النامية، فيما يتعلق بالقدرات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية لدعم تنفيذ معايير تقديم تقارير الاستدامة، فضلاً عن الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية للعديد من البلدان تحقيقاً لهذا الغرض.

وإذ يُذكّر بولاية الأونكتاد المتمثلة في النهوض بأعماله في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حسبما هو منصوص عليه في عهد بريدجتاون،

1- *يُعرب* عن ارتياحه للعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد خلال فترة ما بين الدورات، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، بشأن استعراض التطورات الأخيرة في مجال الاستدامة والإبلاغ فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، على نحو ما يرد في وثيقة المعلومات الأساسية التي أُعدت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/101)؛ ويشجع الأمانة على نشر الإرشادات التي أسفر عنها عمل الأمانة على نطاق واسع؛

2- يكرر تأكيد الأثر الإيجابي *للإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة* في تعزيز مواءمة معايير الإبلاغ بقضايا الاستدامة بما يتماشى وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولوظيفتها الهامة باعتبارها أداةً لبناء القدرات من أجل تعزيز الأطر الوطنية لتقديم تقارير الاستدامة، لا سيما قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

3- يرحب مع التقدير بنشر نسخة محدّثة *لدليل المؤشرات الأساسية استناداً إلى المداولات* التي جرت خلال دورتها الثامنة والثلاثين والمشاورات التي جرت خلال فترة ما بين الدورات؛ ويشجع أمانة الأونكتاد على نشر هذه النسخة وما يرتبط بها من أدوات لبناء القدرات والتعلم الإلكتروني على نطاق واسع؛

4- *يعرب عن تقديره* للمشاورات التي نظمتها أمانة الأونكتاد لصياغة تعليقات على مسودات العرض التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، تمشياً مع الطلب المقدم في دورته الثامنة والثلاثين؛ ويدعو الأمانة إلى مواصلة نقل آراء أعضاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، والعمل على استكشاف سبل التعاون مع المجلس بغرض دعم بناء القدرات وتعزيز الهياكل الأساسية لتقديم تقارير الاستدامة في البلدان النامية؛

5- *يهيب* بأمانة الأونكتاد أن تواكب المداولات التي يجريها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن وضع معايير لكيانات القطاع العام لتقديم تقارير الاستدامة، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات لأفرقة استشارية، حسب الحاجة، وعن طريق إبلاغ المجلس، حسب الاقتضاء، بآراء أعضاء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

6- *يشجع* أمانة الأونكتاد على مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ومع المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية بشأن تعزيز سياسات تقديم تقارير الاستدامة بوجه عام، وقياس وجمع البيانات الموثوقة في وقتها بشأن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوجه خاص؛

7- *يثني* على أمانة الأونكتاد لما اضطلعت به من عمل مكثف خلال فترة ما بين الدورات لدعم الجهود الإقليمية وبناء الشراكات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف تعزيز مقاربة مشتركة لتقديم تقارير الاستدامة؛ وفي هذا السياق، يرحب بمبادرة الأمانة إلى وضع دليل موجز لإقامة هذه الشراكات وتعظيم فوائدها؛ ويشجع المناطق الأخرى على تشكيل مثل هذه الشراكات؛ ويدعو الأمانة إلى تقديم الدعم ذي الصلة؛

8- *يدعو* أمانة الأونكتاد إلى الاستمرار في تحديد أنفع الدروس وأفضل الممارسات في مجال تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لتقديم تقارير الاستدامة، بغية تزويد الدول الأعضاء بأدلة عملية بشأن هذا الموضوع؛ ويلاحظ أن من شأن الشراكات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في هذه العملية.

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

باء- استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص

(البند 4 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يسلم بأن الإبلاغ العالي الجودة الذي تتيحه الشركات بشأن أدائها ووضعها المالي يُيسّر تدفقات الاستثمار؛

وإذ يدرك أن تنفيذ كيانات القطاع العام معايير المحاسبة والإبلاغ العالي الجودة يُعزز الحوكمة الرشيدة ويدعم أسس الإدارة المالية،

وإذ يدرك أيضاً أن كيانات القطاعين الخاص والعام عبر العالم ما فتئت تنفذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام،

1- *يثني* على أمانة الأونكتاد لتنظيمها حلقات نقاش مفيدة بشأن موضوع وجودة وثيقة المعلومات الأساسية التي أُعدت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/102)؛

2- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد مواصلة استعراضها الدوري لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتحديد تحديات التنفيذ العملي التي تواجهها البلدان النامية وتيسير تبادل الممارسات الجيدة من أجل التصدي لهذه التحديات.

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

جيم- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يضع في اعتباره الاستعراض الأخير لأعمال الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتوصية بأن تولي الهيئات الفرعية اهتماماً خاصاً بالغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصها،

وإذ يرحب بالتقدم الإضافي الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ أدوات الأونكتاد لتطوير المحاسبة،

وإذ يسلم بفوائد أدوات تطوير المحاسبة في التقييم الفعال للأسس الوطنية للقدرات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية من أجل إبلاغ عالي الجودة، وبوضع خطط عمل ومبادرات لبناء القدرات تعزيزاً لبيئة الإبلاغ المالي وبيئة تقديم تقارير الاستدامة،

وإذ يعترف بفوائد تطبيق أدوات تطوير المحاسبة بطريقة معيارية تركز على أهداف وطنية بعينها، بما في ذلك تقييم احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسر تنظيم الأعمال التجارية غير الرسمية،

تعزيز التوازن بين الجنسين في مهنة المحاسبة

1- *يعرب* عن تقديره للعمل الأولي لتحديد النطاق الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد، واستكشاف جدوى إجراء تقييم للتوازن بين الجنسين في مهنة المحاسبة؛

2- *يهيب* بأمانة الأونكتاد أن تستمر في إجراء المزيد من البحوث بشأن هذه المسألة، بغية التوصل إلى فهم أعمق لوضع المساواة بين الجنسين والممارسات السياساتية ذات الصلة، وأن تقدم نتائج ذلك في دورة مقبلة من دورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

الرؤى النيّرة المستقاة من آخر تنفيذ لأدوات تطوير المحاسبة

3- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تستمر في تحديث أدوات تطوير المحاسبة، بما في ذلك عن طريق إدراج الدروس المستفادة وتوسيع نطاق مكون القطاع العام، لجعلها أشمل؛

4- *يشجع* أمانة الأونكتاد على تيسير الاستمرار في تطبيق أدوات تطوير المحاسبة بناء على طلبات الدول الأعضاء؛ ويدعو الجهات المانحة القادرة على دعم الأمانة في هذا المسعى إلى فعل ذلك.

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- ذكرت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن تقديم تقارير الاستدامة أساسُ الاستثمار المستدام. فالبيانات الموثوقة ونظيراتها، بما في ذلك بيانات انبعاثات غازات الدفيئة، أساسيةٌ لتيسير تعبئة الأموال للاستثمار تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وسلطت الأمينة العامة الضوء على الاتجاه نحو إلزام الشركات المدرجة في البورصة بتقديم تقارير الاستدامة وتوحيد المعايير الموجودة في إطار المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وإضافة إلى ذلك، حلل الأونكتاد، في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022*،

أكثر من 300 تدبير من تدابير وأنظمة سياسات التمويل المستدام السارية بحلول نهاية عام 2021، وخلص إلى أن معظمها يمتثل الإفصاح عن الاستدامة والتدابير الخاصة بالقطاعات، وأن معظمها ينطبق على الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة. ولاحظت الأمينة العامة احتمال أن تفضي التعقيدات الإضافية والمقتضيات الجديدة إلى تحديات في البلدان النامية التي لها هياكل أساسية ضعيفة في مجال المحاسبة والإبلاغ. وشددت على أنه رغم تركيز مقتضيات الاستدامة العالمية حالياً على الشركات المدرجة في البورصة، ستتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل أغلب الشركات في البلدان النامية، بآثار غير مباشرة. وذكرت الأمينة العامة أنه ينبغي لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تحديد التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ معايير ومقتضيات تقديم تقارير الاستدامة، ومساعدتها على تجاوز هذه التحديات، وشددت على استمرار الحاجة إلى أن يُبلّغ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الهيئاتَ العالمية المعنية بوضع المعايير بشواغل البلدان النامية. ولاحظت الشراكات الإقليمية التي أُقيمت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لمعالجة هذه المسائل على أرض الواقع، والعمل الجاري لإقامة شراكة إقليمية في آسيا. وفيما يتعلق بتقديم تقارير الاستدامة، يضطلع الأونكتاد إضافة إلى ذلك بتوسيع مجموعة أدواته وإعداد دليل لسياساته العامة بشأن كيفية التصدي للتحديات على الصعيد الوطني. وفي الختام، شددت الأمينة العامة على أهمية إيجاد سبل لتجاوز الحواجز المتبقية التي تحول دون الاستمرار في اعتماد معايير الإبلاغ الدولية في القطاع العام، ودون إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة وداخل هيئات وضع المعايير.

2- وأبرز مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، أن حتمية الاستدامة العالمية سرّعت بجلاء زخم التمويل والاستثمار المستدامين، وأشار إلى أنه في عام 2021، زادت قيمة المنتجات المستدامة في أسواق رأس المال العالمية بأكثر من 60 في المائة، لتصل إلى 5,2 تريليونات دولار. وأبرز المدير أن أوساط الاستثمار تواجه تحديات كبيرة عند عملها على توسيع نطاق لوائح تنظيمية تعاني التجزؤ وعند إعادة توازنها ومعالجتها. وذكر أن نمو تمويل الاستدامة يحتاج إلى مزيد من الزخم، حيث إن التمويل والاستثمارات ما زالت محدودة أساساً في البلدان المتقدمة النمو وفي قطاع الطاقة المتجددة، وأن انتشار المعايير الخاصة يقتضي المزيد من التوحيد. وفي هذا الصدد، أطلق الأونكتاد عدة مبادرات، منها مبادرة البورصات المستدامة والمرصد العالمي للتمويل المستدام. وفي الختام، أشار المدير إلى أن الأونكتاد يعمل مع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لتيسير تبادل أفضل الممارسات عن طريق العديد من المنتديات، وإقامة شراكات إقليمية، وشراكات مع واضعي المعايير العالمية.

الفريق الرفيع المستوى المعني بآخر تطورات مقتضيات الإبلاغ المالي وتقديم تقارير الاستدامة وما يرتبط بذلك من تطورات وضع المعايير وآثار ذلك على تنفيذها عملياً

3- ضم الفريق الرفيع المستوى خبراء من الكيانات التالية: الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي؛ مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين؛ ومجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان.

4- وذكر المتحاور الأول أن الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي بدأ عمله على تقديم تقارير الاستدامة عقب إعداد المفوضية الأوروبية خطة عمل؛ ففي عام 2020، كلفت المفوضية الفريق بتطوير معايير أوروبية لتقديم تقارير الاستدامة، التي ستصبح إلزامية لمجموعة واسعة من الشركات، بما فيها الشركات الجديدة والصغيرة المدرجة في البورصة. وشدد المتحاور على أن الفريق ليس هيئة لوضع المعايير لكنه يعمل مستشاراً تقنياً للمفوضية الأوروبية. وإضافة إلى ذلك،

أنشأ الفريق محفلاً جديداً للمجتمع المدني في جمعيته العامة، هدفه الجمع بين الجهات صاحبة المصلحة. وفي الختام، لاحظ المتحاور أن الفريق سيقدم المجموعة الأولى من هذه المعايير إلى اللجنة في غضون أسابيع قليلة، وأن اللجنة ستصدر المجموعة الأولى من المعايير بحلول حزيران/يونيه 2023. ويعمل الفريق على وضع مجموعة ثانية من معايير تقديم تقارير الاستدامة، فضلاً عن وضع دليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المدرجة في البورصة.

5- وسلط المتحاور الثاني الضوء على ورقة استشارة نشرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام بشأن وضع دليل للتعرف على الموارد الطبيعية في القطاع العام وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. وإضافة إلى ذلك، يرمي المجلس إلى نشر مسودة عرض جديدة لإتاحة دليل بشأن تقديم تقارير أداء قطاع الخدمات والاستدامة المالية الطويلة الأجل لكيانات القطاع العام. وبناءً على دعوة من البنك الدولي، شرع المجلس في عملية تشاور عالمية بشأن وضع إطار لتقديم تقارير الاستدامة تضطلع به مؤسسات القطاع العام. وفي الختام، شدد المتحاور على الحاجة إلى إقامة شراكات لمواءمة المقاربات المتبعة في تقديم تقارير الاستدامة في القطاع العام.

6- وأبرزت المتحاورة الثالثة أن تقديم تقارير الاستدامة إجراءٌ هام وأنه ينبغي توحيد المقترحات المتداولة بشأن هذا الإبلاغ. وشددت على أهمية البيانات العالية الجودة، لأن تقديم تقارير الاستدامة يحتوي على معلومات سردية جيدة، وهو ما يتطلب سلوكاً ومبادئ أخلاقية. وشددت المتحاورة على الحاجة إلى معايير لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان، والتكنولوجيا والتعليم، فضلاً عن مدونة قواعد السلوك. ففي البرازيل، على سبيل المثال، تُعتبر معلومات الاستدامة ضمن الإبلاغ المتكامل إجراءً إلزامياً بالنسبة لكيانات القطاع العام، إذ أُنشئ هيكل إداري لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ضمن اللوائح الوطنية.

7- ولاحظ المتحاور الرابع أن مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان أصدر معايير دولية بشأن الضمان تشمل جميع التزامات الضمان، باستثناء المعلومات المالية التاريخية، وقدّم تفاصيل عن مشروع جارٍ يتصل بمعيار ضمان الاستدامة. ونقّح المجلس المعيار الخاص بالتزام الضمان، وأصدر في عام 2021 دليلاً عن تطبيق المعيار فيما يتعلق بالاستدامة وغيرها من التزامات ضمان الإبلاغ الخارجي. وفي الختام، لاحظ المتحاور أن المجلس وافق على مقترح مشروع لوضع معيار شامل عن ضمان الاستدامة، تفادياً لتجزؤ معايير الضمان.

8- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك فيما يتعلق باستفسار عن اعتماد معايير تقديم تقارير الاستدامة في الاتحاد الأوروبي بدلاً من اعتماد المعايير التي وضعها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، لاحظ أحد المتحاورين أن المجلس لم يكن قد أنشئ بعد عندما بدأ الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي عمله، وأن الفريق والمجلس يشاركان في مناقشات ترمي إلى جعل المعايير التي يضعها كل كيان قابلة للتشغيل المتبادل، وذلك لتمكين الشركات التي تطبق معايير الاتحاد الأوروبي من الامتثال أيضاً للمعايير الصادرة عن المجلس. ورداً على استفسار عما إذا كانت الحاجة تدعو إلى تنقيح المؤشرات المتصلة بأهداف الأمم المتحدة لغرض مواءمتها مع المعايير العالمية الناشئة لتقديم تقارير الاستدامة، أبرز أحد المتحاورين أن المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة ترمي إلى قياس إسهام جميع الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنها لا تقتصر على القطاع الخاص، الذي سيطبق المعايير العالمية لتقديم تقارير الاستدامة.

باء- الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

9- نظر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/101.

10- وعند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، قدم الموظف المسؤول عن فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية في مجال تقديم تقارير الاستدامة، بما في ذلك إقامة شراكات إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعن الدعم المقدم في تنفيذ أدوات تطوير المحاسبة و*دليل المؤشرات الأساسية*، ووضع دليل بشأن مضاعفة الآثار الإيجابية للشراكات. ويجري العمل على إقامة شراكة مماثلة في آسيا، بينما جرى تحديث *دليل المؤشرات الأساسية*، الذي يرمي إلى مساعدة البلدان ذات الهياكل الأساسية الضعيفة في مجالي المحاسبة والإبلاغ على تعزيز قدرة مؤسساتها على تقديم تقارير الاستدامة، بما في ذلك مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وناقش الموظف المسؤول تفاعلات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي مع واضعي المعايير الدولية الرئيسيين. وفي الختام، سلط الموظف الضوء على الدروس المستفادة في تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لتقديم تقارير الاستدامة.

حلقتا النقاش

11- عُقدت حلقتا نقاش لتناول هذا البند من جدول الأعمال. وضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الكيانات التالية: المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ ووزارة المالية، في الصين؛ ووزارة التجارة والصناعة، في جنوب أفريقيا؛ ومؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية؛ ونقابة المحاسبين القانونيين، في كوت ديفوار؛ ووحدة أثر أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ، في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

12- وقدم المتحاور الأول لمحة عامة عن أهداف المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وجهوده الرامية إلى وضع خط أساس عالمي شامل لتقديم تقارير الاستدامة، وتصنيف رقمي يرمي إلى تلبية احتياجات المستثمرين، بهدف تمكين الشركات من توفير معلومات شاملة عن الاستدامة لأسواق رأس المال العالمية. ولاحظ المتحاور أن مسودتي العرض اللتين نشرهما المجلس في عام 2022 حظيتا باهتمام كبير وتعليقات مستفيضة من مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة. وفي الختام، عرض المتحاور تفاصيل أولويات العمل الجاري والخطوات التالية لإصدار المعايير النهائية ودعم اعتمادها وتطبيقها عبر العالم.

13- وأعرب المتحاور الثاني عن تقديره للأونكتاد على العمل الذي اضطلع به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ مقتضيات تقديم تقارير الاستدامة. وأبرز أن الحاجة تدعو إلى وضع معايير دولية للاستدامة مع مراعاة الظروف السائدة في البلدان النامية، لأن من شأن هذه المقاربة أن تُيسّر اعتمادها عبر العالم، وأن تهيئ ظروفاً عادلة لتنفيذها. وأثنت وزارة المالية الصينية على إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وعلى ولايته؛ وانضمت الصين إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الذي أنشأته مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وينبغي أن تتضمن تقارير الاستدامة عناصر حاسمة، بما في ذلك قضايا تغير المناخ، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشدد المتحاور على أهمية تعزيز بناء القدرات في مجال الإفصاح عن الاستدامة، لا سيما في البلدان النامية، عن طريق تقديم المساعدة التقنية والممارسات الجيدة في اعتماد مقتضيات تقديم تقارير الاستدامة وجمع البيانات. وفي الختام، ذكر المتحاور أن وزارة المالية ستواصل دعم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة والتنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة في الصين لتقديم مدخلات لعملية وضع المعايير العالمية لتقديم تقارير الاستدامة.

14- وقدمت المتحاورة الثالثة لمحة عامة عن الممارسات الجيدة والمقاربات المتبعة للنهوض بممارسات الاستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وسلطت الضوء على الدور المركزي للحكومات في تنفيذ الاستدامة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة، وأهمية التعاون مع المنظمات الدولية، وأهمية بناء القدرات، والحاجة إلى تحديد أدوات أو أساليب موثوقة لجمع بيانات المؤسسات التجارية ذات الصلة. ووصفت المتحاورة إحدى آليات إدارة الشراكة الإقليمية في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، عرضت بالتفصيل السمات التي ينبغي أن تتوافر في الهياكل الأساسية لتقديم تقارير الاستدامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذكرت أنه ينبغي وضع نموذج موحد للإبلاغ؛ والتحقق من المعلومات التي تمَّ الإفصاح عنها فيما يتعلق بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ وإتاحة أدلة وأدوات واضحة لهذه المؤسسات. وفي الختام، شددت المتحاورة على ضرورة تدريب الشركات الصغيرة والكبيرة على السواء في المنصات نفسها، والنظر في التبعية الاقتصادية، أي أن المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد في نشاطها على المؤسسات الكبيرة وسلاسل قيمتها.

15- وعرض المتحاور الرابع الممارسات الجيدة في مجال تقديم تقارير الاستدامة استناداً إلى تجارب نحو 000 10 شركة نفذت معايير مبادرة الإبلاغ العالمية. ولاحظ أن بالإمكان ربط الاستدامة بالإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة، وسلط الضوء على *دليل المؤشرات الأساسية* باعتباره أداة هامة لسد الفجوة في معالجة الإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة. واستشهد المتحاور ببحوث تبيّن أن العديد من الشركات الكبيرة تشارك بالفعل في تقديم تقارير الاستدامة، لكن مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما زالت منخفضة، وأن 10 في المائة فقط من الشركات التي التزمت بالإبلاغ المتصل بجميع أهداف التنمية المستدامة قد أبلغت بردود فعل إيجابية وسلبية على السواء. وفي هذا الصدد، لاحظ أن الحاجة تدعو إلى نتائج تستند إلى تمثيل متوازن. وفي الختام، سلط المتحاور الضوء على المبادرات التي وُضعت بفضل إسهامات مبادرة الإبلاغ العالمية، بما في ذلك المبادرات التالية: مبادرة آثار الاستدامة على أهداف التنمية المستدامة، في بنغلاديش؛ والأداة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كولومبيا؛ وبرنامج التعلم من الأقران، في المكسيك؛ والبرنامج البيئي، في نيوزيلندا؛ ومشروع دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل، في بيرو.

16- وعرض المتحاور الخامس تفاصيل تنفيذ مقتضيات تقديم تقارير الاستدامة في إطار منظمة مواءمة قانون الشركات في أفريقيا. وعرض المتحاور بالتفصيل الخلفية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في أفريقيا، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو، وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان والمؤسسات في تفسير تطور الظروف على أرض الواقع. وعرض المتحاور تجربة المنظمة في اتخاذ القرارات التنظيمية على مستوى المجتمعات المحلية، وهو ما أتاح الاستمرار في تنفيذها عن طريق التشريعات الوطنية للبلدان الأعضاء. وذكر المتحاور أن الإبلاغ غير المالي ينبغي أن يكون إلزامياً لتيسير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعن الجوانب البيئية. وفيما يتعلق بالاستدامة، قدم المتحاور تفاصيل ست مبادرات عرضتها المنظمة. وفي الختام، لاحظ المتحاور أن أدوات الأونكتاد تمكّن من فهم أفضل لمختلف عناصر الإبلاغ، ووضع خطط مفصلة لمزيد من تعزيز التعاون مع الأونكتاد، وذكر أنه يلزم تحقيق المزيد من النتائج الملموسة في إطار الشراكة الإقليمية في أفريقيا.

17- وقدم المتحاور السادس تفاصيل عن البلاغ الجديد بشأن النهوض بالإبلاغ بأهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى دعم عملية صنع القرارات لدى الشركات وتيسير التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسمات الرئيسية لاستبيان جديد يرمي إلى تلبية احتياجات المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة. وتمت مواءمة الاستبيان الجديد أيضاً مع *دليل المؤشرات الأساسية*.

ولاحظ المتحاور الجهود التي يبذلها الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة لمواءمة مقتضيات الإبلاغ، وذكر أن من شأن الاتفاق العالمي أن يسهم في النهوض بالهياكل الأساسية لتقديم تقارير الاستدامة عن طريق التصدي لمسألة التخضير، وتعزيز القدرة على دفع شفافية الشركات مع شركائها، والدعوة إلى إنشاء إطار تنظيمي عالمي.

18- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، قدم ممثل عن الأوساط الأكاديمية تفاصيل مشروع للمعايير وإصدار التصديقات في كندا بدأ العمل به منذ عام 2015، استناداً إلى *دليل المؤشرات الأساسية*، وذلك بهدف تحسين معايير الإدارة المستدامة، الأمر الذي ساعد على إنشاء برنامج تدريبي للشركات؛ وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين عن معايير التأهيل التي وضعها المشروع، ذكر الممثل أن المشروع يشمل تدريب المحاسبين وليس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق باستفسار آخر من أحد المندوبين عما إذا كان إطار الاتفاق العالمي و*دليل المؤشرات الأساسية* سيظلان قيد التطبيق بعد اعتماد خط أساس عالمي بشأن تقديم تقارير الاستدامة في إطار المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ذكر أحد المتحاورين أن الإبلاغ الجاري تطويره هو إطار إبلاغ للشركات التي تلتزم بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي وليس بديلاً عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وفيما يتعلق باستفسار إضافي عن التنسيق الجاري بين الاتفاق العالمي والمجلس وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، استشهد المتحاور بأمثلة على التعاون القائم. ولاحظ أحد المندوبين أهمية إدراج تقديم تقارير الاستدامة في دورات تعليم المحاسبين وتدريبهم وتدارس الاختلافات بين البلدان، ومراعاة بيئات الأعمال التجارية الفردية عند وضع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، واستفسر عن الكيفية التي ستعالج بها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التعليقات الواردة خلال المشاورات المفتوحة. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المتحاورين أن منظمة مواءمة قانون الشركات في أفريقيا ترمي إلى جعل المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معاييرّ إلزامية، وذكر متحاور آخر أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنظر في جميع التعليقات التي ترد إليها وتعتزم إدماجها في المواد المتاحة على الإنترنت وفي الورقات البحثية ذات الصلة، وأن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وقّع مذكرة تفاهم مع مبادرة الإبلاغ العالمية من شأنها أن تمكّن الشركات من معالجة مجموعتي المعايير كلتيهما، وتقديم صورة كاملة عن آثارها على جميع جوانب الأهمية النسبية، وأن من شأن التنسيق مع المبادرة أن يساعد أيضاً على مواءمة المصطلحات ومواضيع الإفصاح لتخفيف العبء عن الشركات. وفيما يتعلق باستفسار عن حجم تمثيل البلدان النامية، ذكر أحد المتحاورين أن الاقتصادات الناشئة تمثل نحو ثلث المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ وفيما يتعلق باستفسار عما إذا كان التعاون سيفضي إلى دمج المعايير الصادرة عن كل من المجلس ومبادرة الإبلاغ العالمية، ذكر متحاور آخر أن هذا الدمج ليس ضمن الخطط الراهنة. وفيما يتعلق باستفسار عن القطاع العام ومسألة الإبلاغ، لاحظ أحد المتحاورين وجود شركات من القطاع العام ضمن شبكة الاتفاق العالمي، لكن التركيز ما زال منصباً على الشركات الخاصة. ولاحظ ممثل عن الأوساط الأكاديمية أن النقاشات تؤكد فيما يبدو أهمية الإنفاذ القانوني لمعايير تقديم تقارير الاستدامة، وأنه ينبغي أيضاً تنظيم اجتماعات استشارية بشأن مسودات العرض لتغطية بنود أخرى حسب مقتضى الحال، وطلبَ توضيحاً بشأن دور مبادرة الإبلاغ العالمية. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المتحاورين أن الهدف من مذكرة التفاهم هو تعزيز المواءمة على الصعيد العالمي. وعرض أحد المندوبين تفاصيل عملية الاعتماد الموحد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتساءل عما إذا كانت معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ستخضع لاختبار شامل وتراعي الأصول القانونية الواجبة. وتساءل مندوب آخر عما إذا كان بالإمكان إدراج المعلومات ذات الصلة بالمعايير في المناهج الأكاديمية. وفي هذا الصدد، سلطت الأمانة الضوء على الكيفية التي تراعي بها أدوات ودراسات الحالات الإفرادية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي احتياجات بناء القدرات، بما في ذلك على المستوى الأكاديمي، وفي تدريب المهنيين. ولاحظ أحد المندوبين الحاجة إلى أداة تساعد على فهم مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإبلاغ،

مع مراعاة مجال نشاطها وحجمها ومستوى نضجها، واقترح استخدام أداة تشخيصية لتوضيح نوع الإبلاغ الذي ينبغي أن تركز عليه هذه الكيانات. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المتحاورين أن معايير مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مصممة أساساً للشركات الكبيرة في الوقت الراهن. ولاحظ أحد المندوبين أن من شأن العدد الكبير من المعايير القائمة أو المقبلة أن ينشئ تحديات أمام فهم البلدان والشركات للمعايير التي ينبغي اعتمادها، واستفسر عن مدى التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال؛ وفيما يتعلق بتمثيل الاقتصادات الناشئة في المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، سلط المندوب الضوء على ضرورة إدراج المنطقة الأفريقية. ولاحظت الأمانة أنه يجري تنسيق العمل المرتبط بأدوات تطوير المحاسبة و*دليل المؤشرات الأساسية* مع جهات فاعلة أخرى، وأن هذه الجهات ليست معياراً بل أداة دعمٍ تستخدمها البلدان في اعتماد معايير الإبلاغ. وشدد أحد المتحاورين على أن المفوَّضين يرمون إلى ضمان تمثيل متوازن داخل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وأنهم يعتزمون تعبئة بلدان الجنوب للترشح، ولاحظ أن مختلف واضعي المعايير يعملون معاً، لكن ينبغي بذل المزيد من الجهود للإبلاغ بالاختلافات وبأوجه التكامل. وذكر أحد المندوبين أن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تشكل تحدياً للشركات في المملكة المتحدة، وأن من الأهمية بمكان ضمان توجيه الجهود نحو دعم القطاع الخاص، وأن من شأن استخدام التصنيفات الرقمية أن يساعد في القضاء على الطلبات المكررة من مختلف الجهات الفاعلة، وتساءل في هذا الصدد عما إذا كانت الأمم المتحدة ستدعم تطوير أداة رقمية لجمع المعلومات، تفادياً لازدواجية الجهود. وأعرب أحد المتحاورين عن موافقته على ضرورة إيجاد نظام موحد لجمع البيانات التجارية. وفيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين عما إذا كان المجلس الدولي لمعايير الاستدامة يعتزم الشروع في تصنيف رقمي، وما الأثر المحتمل لذلك على البلدان التي ليس لديها تصنيف، لاحظ أحد المتحاورين أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعمل على مواءمة المعايير ضمن تصنيف واحد.

19- وضمت حلقة الحوار الثانية خبراء من الكيانات التالية: مجلس معايير الإبلاغ المالي، في المكسيك؛ وهيئة الإشراف المالي، في كولومبيا؛ والبعثة الدائمة لغواتيمالا لدى منظمة التجارة العالمية؛ ومؤسسة إرنست أند يونغ لمراجعة الحسابات، في أمريكا اللاتينية؛ ومعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين، في كينيا؛ ومؤسسة تينيليتي للاستشارات، في جنوب أفريقيا؛ وبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف.

20- وعرض المتحاور الأول تجربة مجلس معايير الإبلاغ المالي في المكسيك في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم تقارير الاستدامة. فقد أُنشئت، في عام 2022، لجنة استشارية فنية تعنى بالاستدامة لدعم عملية إصدار معايير جديدة تتعلق بالاستدامة والإفصاح المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتستند هذه المعايير إلى *دليل المؤشرات الأساسية* وتقضي بأن تُفصح الشركات في المكسيك، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكيانات العامة، عن إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، لاحظ المتحاور أن الشركات المدرجة في البورصة ملزمة بتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة في إبلاغها عن المخاطر والفرص المتصلة بالمسائل البيئية والاجتماعية الإدارية.

21- وعرض المتحاور الثاني تجربة هيئة الرقابة المالية في كولومبيا في الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية. وتبيّن البحوث الوطنية المتعلقة بالإبلاغ أن مستوى الإفصاح مرتفع نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى، لكن التقارير ذات الصلة تفتقر إلى الموثوقية والتوحيد والأهمية بالنسبة للمستثمرين. ولاحظ المتحاور أن ذلك يُعزى إلى عدم وجود معايير ولوائح وطنية ومقتضيات الضمان. وفي هذا الصدد، صدرت، في عام 2021، أول لائحة وطنية وُضعت على أساس مبدأ التناسب والتدرج، ألزمت الشركات بالإبلاغ على أساس المعايير المعترف بها عالمياً. وفي الختام، عرض المتحاور بالتفصيل التصنيف الأخضر في كولومبيا، الصادر في نيسان/أبريل 2022، وهو تصنيف يستند إلى سبعة أهداف بيئية.

22- وتبادلت المتحاورة الثالثة أفكاراً استقتها من المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في غواتيمالا، وأبرزت أن استخدام أدوات تطوير المحاسبة أتاح إمكانية تشخيص وتحديد الثغرات الكامنة في الهياكل الأساسية الوطنية للإبلاغ، وهو ما أسفر عن وضع خطة عمل تحدد الخطوات التي يمكن اتخاذها في غضون خمس سنوات، ويسّر صياغة دليل وطني لتقديم تقارير الاستدامة يراعي الظروف الوطنية، لا سيما احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسلطت المتحاورة الضوء على أن إحدى نتائج المشروع، وهي دليل جمع بيانات الإسهامات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كانت مفيدة بشكل خاص، لأنها سدّت إحدى الثغرات التي ظهرت خلال الاستعراض الوطني الطوعي. ولاحظت المتحاورة أن الحاجة تدعو إلى تعزيز جمع البيانات عن إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت مجدداً أهمية الشراكة الإقليمية في أمريكا اللاتينية. وفي الختام، أشارت المتحاورة إلى أهمية مراعاة احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأنه على الرغم من أن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تنطبق على الشركات الكبيرة المسجلة في البورصة، ينبغي للمؤسسات التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية أيضاً امتثال هذه المعايير، وأبرزت أهمية عمل الأونكتاد ودعمه في هذا الصدد.

23- وشدد المتحاور الرابع على أن مراجعي الحسابات يضطلعون بدور هام في تقديم تقارير الاستدامة، بما في ذلك عن طريق التثقيف بشأن المعايير واللوائح الدولية الجديدة. وذكر أنه ينبغي لمراجعي الحسابات أن يكونوا جزءاً من التحولات الجارية ويساعدوا الشركات على امتثال اللوائح الجديدة وصياغة تقارير عالية الجودة. وفي الختام، لاحظ أن دراسات الحالات الإفرادية عن تقديم تقارير الاستدامة مفيدة، وأن بإمكان الشركات الاستفادة من استعراض الدراسات التي يجريها الأونكتاد.

24- وسلط المتحاور الخامس الضوء على حالة إبلاغ الشركات في كينيا وقدم لمحة عامة عن مشروع للأونكتاد في هذا الصدد. ولاحظ أهمية دراسات الحالات الإفرادية وفائدتها في كينيا. وفي الختام، عرض بالتفصيل الإنجازات الإيجابية التي تحققت في كينيا في السنوات الأخيرة في مجال سياسات وأطر الإبلاغ البيئية والاجتماعية والإدارية، ولاحظ الأثر الإيجابي لمشروع الأونكتاد في تحديد الثغرات ووضع خطة عمل وطنية.

25- وعرضت المتحاورة السادسة تجربة جنوب أفريقيا بوصفها أحد البلدان المستفيدة من مشروع الأونكتاد للمساعدة التقنية، وأن المشروع ساعد على بناء إطار وطني للإبلاغ يعزز الإبلاغ الكمي والنوعي للشركات الخاصة. وأبرزت أن المشروع ساعد جنوب أفريقيا على إحراز تقدم كبير في معالجة الثغرات الكامنة في إطارها الوطني لتقديم تقارير الاستدامة.

26- وقدم المتحاور السابع عرضاً مفصلاً عن مشروع نفذه الأونكتاد في الكاميرون، وناقش أنشطته ونتائجه الرئيسية، وذكر أن المشروع ساعد على تحديد الثغرات القائمة مثل انعدام التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة المشارِكة في المحاسبة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة، والثغرات الكامنة في التدريب الأكاديمي، والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإبلاغ بإسهاماتها في تحقيق هذه الأهداف.

27- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، عرضت الرئاسة بالتفصيل تجربة الهند في تنفيذ الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية، وشددت على أنه إضافة إلى الأمور التنظيمية وإطارها الإلزامي، يتمثل أحد عناصرها الهامة في تطوير التثقيف ذي الصلة، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي بالمواضيع ذات الصلة بالاستدامة مثل تحييد الكربون. ولاحظ أحد الخبراء أن تقديم تقارير الاستدامة يركّز اهتمامه، حتى الآن، على الإبلاغ الخارجي، وأن إدماج قضايا الاستدامة ضمن المحاسبة الإدارية وتوجيه الأعمال قد أُهملا لهذا السبب، وأن الشركات بحاجة إلى نظام محاسبة لدعم الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية،

وتقديم أمثلة من عمل تحالف موازنة القيمة. وفيما يتعلق باستفسار من عدد قليل من المندوبين عن التحديات التي يطرحها عدم التنسيق بين العديد من الأطر والمعايير ذات الصلة بتقديم تقارير الاستدامة، والحاجة إلى ضمان القدرة على مقارنة الإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية وموثوقيتها، لاحظت الرئاسة أن الهند وضعت إطاراً وطنياً بيئياً واجتماعياً وإدارياً، يتماشى وأهداف التنمية المستدامة، وأنه أصبح إلزامياً للشركات المدرجة في البورصة. ولاحظ أحد المتحاورين أنه يتعين على الشركات المدرجة في البورصة في كينيا اتباع المبادئ التوجيهية لبورصة نيروبي للأوراق المالية، التي تستند إلى إطار مبادرة الإبلاغ العالمية. وذكر أحد الخبراء أن الإبلاغ البيئي والاجتماعي والإداري في جنوب أفريقيا إلزامي بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة، لكن للشركات أن تختار الإطار الذي تريد، وأن جنوب أفريقيا أصدرت مع ذلك مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الإفصاح المناخي، وهي مبادئ ستصبح، عند اعتمادها، إلزامية بالنسبة للشركات المدرجة. وأبرز أحد المتحاورين أن *دليل المؤشرات الأساسية* أساسٌ جيد يمكن الاستناد إليه لبناء إطار يمكن تكييفه لتلبية الاحتياجات المحلية. وتبادل متحاور آخر تجربة غواتيمالا في وضع دليل تقديم تقارير الاستدامة، وأشار فيما يتعلق باختيار أحد الأطر القائمة إلى إنشاء فريق استشاري وطني يضم شركات خاصة وعامة وأخرى لها منهجيات مختلفة، وأن هذا الأمر سمح بتكييف الدليل مع السياق الوطني. وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية البرامج التعليمية والحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع الأوساط الأكاديمية لتحديث المناهج الدراسية وإدماج الاستدامة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة ضمن نظام التعليم. وشدد أحد المتحاورين على أنه يلزم أيضاً، إضافة إلى ضرورة إدخال تغييرات على البرامج التعليمية على مستوى التعليم العالي، شحذ الوعي العام بقضايا الاستدامة على مستويات أدنى. ورداً على استفسار من عدد قليل من الخبراء عن دور الأونكتاد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لامتثال معايير تقديم تقارير الاستدامة، سلطت الأمانة الضوء على العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لمعالجة تعقيدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي فيما يتعلق باحتياجات هذه المؤسسات في مجالي المحاسبة والإبلاغ، وذكرت أن بالإمكان اتباع مقاربة مماثلة فيما يتعلق بالاستدامة، وأن وضع *دليل المؤشرات الأساسية* أخذ في اعتباره قدرات هذه المؤسسات؛ وإضافة إلى ذلك، طوّر الأونكتاد مواد تدريبية، بما في ذلك دورات دراسية على الإنترنت، ترمي إلى النهوض بقدرات هذه المؤسسات على تقديم تقارير الاستدامة؛ وإلى جاب أعمال بناء القدرات، يتفاعل الأونكتاد مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ويسترعي الانتباه إلى احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى أهمية عنصر التناسب.

جيم- استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص (البند 4 من جدول الأعمال)

28- نظر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/102.

29- وعند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، ذكر الموظف المسؤول عن فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد أن الوثيقة تقدم استعراضاً للتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من منظور تنظيمي ومؤسساتي ومن منظور القدرات البشرية، وهي مقاربة تتماشى مع الركائز الثلاث لأدوات تطوير المحاسبة، وقدم أيضاً الرؤى النيّرة التي أتاحها التنفيذ الأخير لهذه الأدوات في الدول الأعضاء.

حلقتا النقاش

30- عُقدت حلقتا نقاش لتناول هذا البند من جدول الأعمال. ضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الكيانات التالية: البنك الدولي؛ ومجموعة واضعي معايير المحاسبة الأمريكية اللاتينية؛ ومجموعة واضعي المعايير الآسيوية الأوقيانوسية؛ والاتحاد الأفريقي للمحاسبين؛ والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي.

31- فذكر بعض المتحاورين أن البلدان التي اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي استفادت من تنفيذها، حيث إن مجموعة مشتركة من المعايير مكّنت المستثمرين من الحصول على معلومات مماثلة. وفيما يتعلق ببناء القدرات البشرية والتعليم والتدريب استناداً إلى المعايير المشتركة، أصبح من الممكن الاستفادة من وفورات الحجم باستخدام المواد التدريبية والنقاط المرجعية نفسها حتى مع المتدربين الموجودين في بلدان مختلفة. وإضافة إلى ذلك، يمكن للمهنيين تقديم خدماتهم عن طريق الولايات القضائية التي تطبق المعايير الموحدة. ويقتضي مجال توحيد ممارسات الإنفاذ المزيد من التطوير. ولاحظ جميع المتحاورين أن الدعم التنظيمي والتشريعي القوي أمرٌ ضروري لنجاح تنفيذ المعايير. وسلط عدد قليل من المتحاورين الضوء على الحاجة إلى هيئات إنفاذ قوية وممولة تمويلاً كافياً. وذكر أحد المتحاورين أن الثغرات المعرفية والافتقار إلى الهياكل الأساسية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة جداً، يجعلان تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي صدرت مؤخراً أمراً صعباً. وشدد معظم المتحاورين على ضرورة الاعتراف بأن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" فئة واسعة، وأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد لا تكون، قياساً على حجم المؤسسة، مناسبة لكل مؤسسة.

32- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تساءل ممثل عن الأوساط الأكاديمية عما إذا كانت المعايير الدولية للإبلاغ المالي تُيسّر حساب الدخل الخاضع للضريبة، بالنظر إلى تغليب قياس القيمة العادلة في المعايير. وتساءل أحد المندوبين عما يمكن عمله لزيادة الوعاء الضريبي في بلد ما. وذكرت الرئاسة وأحد المتحاورين أن البيانات المالية التي تستند إلى هذه المعايير ليست مخصصة لأغراض الإبلاغ الضريبي. وأشار أحد المندوبين إلى أن البلدان الـ 17 الأعضاء في منظمة مواءمة قانون الشركات في أفريقيا بصدد تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأنها نظمت دورات لتدريب المدربين تيسيراً لهذه العملية. وذكر مندوب آخر أن نيجيريا بدأت في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2012 وأنها أنشأت، بعد تقييم أجراه البنك الدولي، مجلساً للإبلاغ المالي وتنظر في إجراء استعراض لتنفيذ هذه المعايير. وطلب بعض المندوبين مساعدة الأونكتاد التقنية لتنفيذ المعايير. وفيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين عما إذا كان البنك الدولي يستطيع تقديم دعمه المالي إلى البلدان النامية لتيسير مشاركتها في عملية وضع المعايير، لاحظ ممثل عن منظمة حكومية دولية أن البنك الدولي وقّع مذكرة تفاهم مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتعلق ببناء القدرات، وأنه أنشأ صندوقاً استئمانياً لهذا الغرض. وعرض ممثل عن منظمة حكومية دولية أخرى تفاصيل عن مختلف القنوات المتاحة للبلدان في أفريقيا للتعامل مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واقترح إمكانية استخدامها لإطلاع الهيئات المعنية بوضع المعايير على الاحتياجات. وتبادل أحد المندوبين تجربة كمبوديا في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولاحظ أن التنفيذ الكامل تحقق على مدى فترة 10 سنوات، لأن بعض القطاعات طلبت تمديدات بسبب افتقارها للموارد البشرية المدرَّبة. وعرض أحد الخبراء تجربة المملكة المتحدة في تنفيذ المعايير منذ عام 2005، ولاحظ أن مجلس التصديق قيَّم كل معيار على أساس المعايير المعمول بها واستعرض مدى تنفيذها لمعرفة ما إذا كانت التكاليف والفوائد المخطط لها قد تحققت.

33- وتضمنت حلقة النقاش الثانية كلمة رئيسية للأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وخبراء من الكيانات التالية: مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووزارة الاقتصاد والمالية، في إكوادور؛ وكلية كوبنهاغن للأعمال؛ وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

34- ذكر المتحدث الرئيسي أن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ترمي إلى بناء أسواق تمويل مستدامة يوجه فيها المستثمرون استثماراتهم إلى مشاريع لها آثار إيجابية على تحقيق مستوى الصفر من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الوقت الحاضر، لا يستطيع المستثمرون أن يحددوا بكفاءة تكلفة المخاطر والفرص ذات الصلة باستدامة الشركات، ولا أن يفعلوا ذلك على أساس مقارن عبر أنحاء العالم. ولتحقيق انتقال ناجح إلى مستوى الصفر في أسواق التمويل المستدام العالمية، يلزم توافر العناصر التالية: دعم سياسي قوي، يُترجم إلى أطر تنظيمية شاملة تُعنى بالانبعاثات؛ وبرامج للاستثمار العام على نطاق واسع؛ والابتكار التكنولوجي المتواصل. وتعمل المنظمة مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة على وضع معايير بشأن الإفصاح عن بيانات الأسواق المالية. وشدد المتكلم على ضرورة مواكبة واضعي المعايير للمجلس وتنسيق توقيت النتائج لكي تبدأ الشركات في تدوين معلومات موثوقة ومضمونة بشكل مستقل لأغراض السوق. ورحب المتكلم بالمبادرات الرامية إلى التصدي لظاهرة التخضير في هذه الأسواق. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المتكلم النقاط الرئيسية التالية لضمان استمرارية معايير الإفصاح بشأن الانبعاثات: بناء التناسب في ضمن المعايير؛ وتقديم إرشادات بشأن التنفيذ؛ والنظر في مدى قابلية تنفيذها بينياً مع غيرها من المعايير الوطنية والإقليمية. وشدد على أن من شأن الولايات القضائية التي تستند إلى القوانين المحلية لعرقلة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أن تقوض معايير الأسواق العالمية، وذكر أنه ينبغي للسلطات التنظيمية مساعدة المصدرين على استخدام المعايير وسيلة لامتثال مقتضيات الولاية القضائية. ولاحظ المتكلم في هذا الصدد أن المجلس أنشأ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً لدعم الحوار، وضمان تعزيز التوافق بين معايير المجلس والمبادرات الجارية بشأن الإفصاح عن الاستدامة في الولايات القضائية للدول المتقدمة النمو. وحالما توضع الصيغةُ النهائية لمعايير المجلس، تبدأ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية عملية التصديق لجعل تنفيذ المعايير من قبل الولايات القضائية أمراً ممكناً ومستصوباً. وفي الختام، ذكر المتحاور أن من شأن الحصول على معلومات كاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة بشأن الاستدامة أن يسمح للمستثمرين بتوجيه رأس مالهم إلى الشركات والمؤسسات الأشد احتياجاً، لا سيما في سياق الانتقال إلى انبعاثات بمستوى الصفر، ويمكّن الصناعة من بناء أعمال مستدامة لإدارة البيانات المالية، ويسهم في مساعدة المستثمرين على تحليل التمويل المستدام.

35- وعرضت المتحاورة الأولى تفاصيل عناصر التنفيذ العملي للمحاسبة على أساس الاستحقاق لدعم التطور المتوقع في القطاع العام، بما في ذلك مبادرة أُبرمت مؤخراً بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واتحاد المحاسبين الدولي بشأن تيسير الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ والمعيار 33 الذي وضعه المجلس ويُعتبر شباكاً أوحداً لدعم المرحلة النهائية من الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. وعرضت تجربة سويسرا في تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، وأشارت إلى أن من الضروري إتاحة التدريب والتعليم المستمرين للمحاسبين لضمان بيانات عالية الجودة. وفي الختام، ذكرت المتحاورة أن الانتقال إلى الإبلاغ على أساس الاستحقاق عملية قد تكون طويلة وأن كل ولاية قضائية تضطلع بالإصلاح تواجه تحديات فريدة.

36- وعرض المتحاور الثاني تجربة إكوادور فيما يتعلق بخطة التقارب من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ففي عام 2015، وبمساعدة مالية وتقنية من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تمّ توقيع عقد مع جامعة زيورخ للعلوم التطبيقية في سويسرا، وبدأت خطة التقارب. وبعد اجتماعات مع استشاريين محليين، وُضع مفهوم الأصول الثابتة، وعُقدت اجتماعات أخرى مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في النظام الوطني للمالية العامة، ووُضعت الصيغة النهائية للوائح في عام 2021. وتناول المتحاور بالتفصيل مقتضيات وفوائد التقارب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتشمل هذه الفوائد قابلية المقارنة الدولية للبيانات المالية، والممارسات الجيدة في إعداد إحصاءات المالية العامة، والنهوض بالظروف المالية سعياً للحصول على التمويل.

37- وتبادلت المحاورة الثالثة رؤى نيّرة بشأن بناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ المالي في كل من القطاعين الخاص والعام. وناقشت المفاهيم الثلاثة التالية ذات الصلة: القدرة القانونية والتنظيمية، والقدرة المؤسساتية، والقدرة البشرية. وفي الختام، سلطت المتحاورة الضوء على استمرار الحاجة إلى التعليم والتدريب في كلا القطاعين من أجل دعم اتساق التنفيذ والإنفاذ.

38- وناقش المتحاور الرابع فوائد التنفيذ العملي للمحاسبة على أساس الاستحقاق والدروس الرئيسية المستفادة، وعرض بالتفصيل البحوث التي أجرتها، في القطاع العام، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في هذا الصدد. ولاحظ المتحاور أن الجمعية، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، ستصدر دليلاً عالمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 يركز على تمهين تمويل القطاع العام.

39- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، ذكر بعض المندوبين أنه ينبغي للأونكتاد توسيع نطاق الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن بالإمكان تنقيح أدوات تطوير المحاسبة لجعل مكوّن القطاع العام أشمل.

دال- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

40- عند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، عرض الموظف المسؤول عن فرع المشاريع بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد المسائل التالية للنظر فيها: تعزيز التوازن بين الجنسين في مهنة المحاسبة؛ والرؤى النيّرة المستقاة من آخر تنفيذ لأدوات تطوير المحاسبة.

41- ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، أشارت الأمانة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أوصى بأن تُولي الهيئات الفرعية اهتماماً خاصاً للغايات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أجرى الأونكتاد بحوثاً مكتبية لتقييم مسألة المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة وداخل هيئات وضع المعايير، وأظهرت نتائجها أن نسبة النساء تتفاوت بين الهيئات وبين البلدان، وأن ثمة مجالاً لتحسين الوضع. والتمست الأمانة آراء المتحاورين عن كيفية تمكين فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي من إحراز المزيد من التقدم، واقترحت إجراء استعراض أشمل، مع مراعاة منظمات المحاسبة المهنية، وذلك عن طريق تنظيم دراسة استقصائية موجزة و/أو إجراء بحوث إضافية لاستكشاف الممارسات الجيدة.

42- ولاحظ أحد الخبراء أن المساواة بين الجنسين تتفاوت من بلد إلى آخر وأن من شأن توافر المؤهلات المحاسبية أنْ يمكّن المرأة. وسلط أحد المندوبين الضوء على الحاجة إلى تقلد المرأة بشكل واضح المناصب القيادية، وإلى رعاية مساراتها المهنية بوضع سياسات مثل منحها إجازات والدية والعمل بنظام الحصص. ولاحظ أحد الخبراء أن عدد النساء في مهنة المحاسبة في أوغندا مرتفع، وشدد على ضرورة الدعوة إلى بناء القدرات والتوجيه الوظيفي. ولاحظ ممثل عن الأوساط الأكاديمية أن بلدان شمال أوروبا لم تحقق بعد المساواة بين الجنسين، واستشهد ببحوث كمية تجري حالياً لتحديد الممارسات الجيدة لتشجيع المرأة على تجربة الوالدية وإدارة مسارها المهني. وفيما يتعلق بإجراء دراسة جديدة، ذكر أحد الخبراء أن الأونكتاد قادر على الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة. وارتأت الأمانة أن أحد السبل الممكنة للمضي قدماً هو توسيع نطاق الإشارة إلى المسائل ذات الصلة بنوع الجنس ضمن أدوات تطوير المحاسبة. وذكر أحد الخبراء أن النساء يشكلن أكثر من 10 في المائة من الفنيين في مجال المحاسبة في كوت ديفوار، وأن هذه النسبة آخذة في الازدياد، وأيد اتباع سياسات المساواة بين الجنسين. وأبرز خبير آخر أن حكومة إكوادور اتبعت سياسات عامة لتعزيز مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص، مثل تقديم حوافز ضريبية وتعزيز تكافؤ فرص المرأة في سوق العمل. وشدد أحد المندوبين على أن الحصول على مؤهل في مجال المحاسبة يشكل تحدياً للمرأة بسبب مسؤولياتها العائلية، لكن المرأة في غانا تشغل مناصب رئيسية وأن تمثيلها في هذا القطاع يقترب من مستوى التكافؤ.

43- وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، قدمت الأمانة آخر نسخة من أدوات تطوير المحاسبة. ونظراً للطلبات المتزايدة بالتنفيذ، وضع الأونكتاد الشكلين الجديدين التاليين للأدوات: شكل المسح السريع، الذي يقدم لمحة عامة عن الهياكل الأساسية للإبلاغ في فترة زمنية قصيرة، يحدد المجالات الرئيسية التي يمكن تطويرها؛ والشكل المعياري، الذي يركز على مكوّن معين من مكونات الاهتمام، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإضافة إلى ذلك، استُحدثت أداة محاسبة إلكترونية للدول الأعضاء لتزويد المؤسسات البالغة الصغر بأداة تمكّنها من إجراء حسابات بسيطة. وجرى اختبار الأداة في أوغندا وأُدمج برنامجها في دليل التدريب الحالي على المحاسبة ذات الصلة بالمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

44- وضم الفريق خبراء من الكيانات التالية: وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في أوغندا؛ ووزارة الاقتصاد والتجارة، في قيرغيزستان؛ ومعهد المحاسبين القانونيين العموميين، في الاتحاد الروسي؛ ووزارة المالية، في الكاميرون.

45- قدم المتحاور الأول دراسة جارية عن القطاع غير الرسمي في أوغندا ومشروعاً ذا صلة هدفه زيادة القدرات وإدخال المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن النظام الرسمي. وفي هذا الصدد، لا يكمُن التحدي في الطابع الرسمي للمؤسسات فحسب، بل في الحفاظ على طابعها الرسمي أيضاً. وناقش المتحاور المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لتنفيذ النسخة المعيارية لأدوات تطوير المحاسبة، التي تركز على المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى أنشطة بناء قدرات هذه المؤسسات. وفي الختام، لاحظ أن المشاركين في الاختبارات التجريبية أبرزوا فائدة أدوات المحاسبة الإلكترونية.

46- وقدم المتحاور الثاني تفاصيل الهياكل الأساسية للمحاسبة والإبلاغ في قيرغيزستان ومشروع المساعدة التقنية للأونكتاد. ولاحظ أن قيرغيزستان تعتزم تنفيذ المزيد من الأنشطة المتصلة بالاستدامة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة.

47- وناقش المتحاور الثالث المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في قيرغيزستان، ولاحظ تدريب القطاع الخاص على الاستدامة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة. واعتُبرت دورات تدريب المدربين على المحاسبة ذات الصلة بالمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورات مفيدة.

48- وناقش المتحاور الرابع مختلف الأنشطة التي نُظمت في إطار المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. ولاحظ أن نسخة المسح السريع من أدوات تطوير المحاسبة نُفذت بنجاح، وهو ما سمح للكاميرون بتقييم المحاسبة وإطار مراجعة الحسابات وتحديد الثغرات وأفضل الممارسات. وفي الختام، ذكر المتحاور أنه تم إذكاء الوعي بأهمية تكييف الهياكل الأساسية للإبلاغ مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.

49- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك فيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين عن مدى تحديث القطاع غير الرسمي والصلة بين أدوات تطوير المحاسبة وأداة المحاسبة الإلكترونية، ذكرت الأمانة أنهما أداتان منفصلتان، ولاحظت أن النسخة المعيارية لأدوات تطوير المحاسبة نُفذت في أوغندا. ولاحظ أحد المتحاورين أنه إضافة إلى تقديم الخدمات إلى المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على النهوض بإضفاء الطابع الرسمي على هذه المؤسسات، تستكشف أوغندا أيضاً سبل تقديم حوافز ضريبية لزيادة تعزيز تسجيل هذه المؤسسات وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

50- انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، السيد سانجيف كومار سينغال (الهند) رئيساً له والسيدة ماريا ريا نونيانا - موكاباني (جنوب أفريقيا) نائبة للرئيس - مقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

51- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/100). وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

4- استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص.

5- مسائل أخرى.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين.

7- اعتماد التقرير.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

52- اعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين (انظر المرفق الأول).

دال- اعتماد التقرير

(البند 7 من جدول الأعمال)

53- أذن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لنائبة الرئيس - المقررة أن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير عن دورته التاسعة والثلاثين بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

4- احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي.

5- مسائل أخرى.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين.

7- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيطاليا
باراغواي
البرازيل
بربادوس
بنما
بيرو
بيلاروس
تركيا
توغو
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
جنوب أفريقيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
الفلبين
فييت نام
كابو فيردي
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
مالطة
مالي
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريتانيا
ناميبيا
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.15.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

المجلس الأفريقي للفول السوداني
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لشؤون النقل البحري
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الإسلامي

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مجموعة البنك الدولي

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
منظمة البلدان الأفريقية للتنمية المستدامة
منظمة القرية السويسرية
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة